



محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

الرئيس: السيد تشيرينغ (بوتان)

ثم: السيدة تافاريس ألفاريس  
(نائبة الرئيس)

المحتويات

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

././

Distr.GENERAL  
A/C.3/50/SR.14  
11 January 1996  
ARABIC  
ORIGINAL: FRENCH

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0794, 2 United Nations Plaza. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

### افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/50/345، و A/50/373، و A/50/375، و A/50/432، و A/50/254-S/1995/501، و A/50/433)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/50/89، و A/50/95-E/1995/17، و A/50/215-S/1995/475، و A/50/407، و A/50/425-S/1995/787، و A/50/460، و A/50/461)

١ - السيد الديب (مصر): تكلم في إطار البند ١٠٦ من جدول الأعمال، فقال إن بلده يولي أهمية كبيرة جدا لمسألة منع الجريمة والعدالة الجنائية. وأن تركيز السياسة الداخلية للبلد بأكملها على تحقيق الاستقرار والعدالة للجميع. ويجري، في إطار الجهاز القضائي والجنائي، التشديد على تطبيق القانون على جميع المواطنين دون تمييز، وكذلك على سيادة القانون. فمصر تعتبر أن احترام العدالة وحقوق الفرد هو الضمان الوحيد لاستقرار الاجتماعي. وانطلاقاً من هذا المبدأ، الذي يتفق تماماً مع تعاليم الاسلام، تحرص مصر على مكافحة جميع أشكال الاخلال بالنظام العام، ولاسيما الارهاب والجريمة المنظمة.

٢ - وأضاف قائلاً إن مصر استضافت، من هذا المنطلق، مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين. وهو أول مؤتمر من نوعه يعقد في القارة الافريقية وقد حضره ما يزيد على ١٣٠ بلداً. ومما هو جدير بالذكر من بين التوصيات العديدة التي اعتمدها المؤتمر، إنشاء مركز إقليمي للتدريب والبحوث بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية لفائدة دول حوض البحر المتوسط. وأشار الى أن مصر تعلق أهمية كبيرة على هذا المشروع الذي ينبغي أن يمكن من الاستجابة لاحتياجات بلدان المنطقة، في وقت تشكل فيه الجريمة خطراً متزايداً. وتأمل مصر أن يتولى الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية، الذي تقرر انشاؤه في إطار لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، للنظر في هذه المسألة، دراسة جميع الجوانب المتعلقة بإنشاء هذا المركز فضلاً عن التعاون بينه وبين هيئات الأمم المتحدة.

٣ - وأعرب عن تأييد الوفد المصري أيضاً للقرار الذي اتخذ بشأن انشاء فريق عامل حكومي دولي مفتوح باب العضوية يتولى دراسة التدابير التي يتعين اتخاذها بغية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، بما في ذلك صياغة مدونة سلوك تولى الاعتبار الواجب للعلاقات بين الجريمة المنظمة والارهاب. وأخيراً يأمل الوفد التوصل الى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/C.3/50/L.3 المتعلق بالمؤتمر التاسع، والذي كان قد حظي بتأييد المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤ - وأشار الى أن الوفد المصري يؤيد الاقتراح المتعلق بتغيير مركز دائرة منع الجريمة والعدالة الجنائية لرفعها الى مستوى شعبة. وهو يشدد، بصورة خاصة، على أهمية المساعدة التقنية التي تقدمها الدائرة وعلى ضرورة تزويد هذه الأخيرة بما تحتاجه من الموارد. وفي هذا السياق، يعتقد الوفد أيضاً أن الصعوبات المالية التي يواجهها معهد الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في افريقيا تبعث على القلق، ذلك أنها تعرض التعاون الإقليمي الى الخطر، في وقت أصبح فيه التصدي لتزايد لجريمة المنظمة والارهاب ضرورياً أكثر من أي وقت مضى.

٥ - وأضاف أن الوفد المصري درس بعناية الوثيقة A/50/433 التي تبرز أهمية نتائج مؤتمر نابولي. وأشار إلى أنه من الضروري الإبقاء على القوة الدافعة التي ولدها المؤتمر والقيام بتنفيذ الاعلان السياسي الذي اعتمده ذلك لحشد الموارد والقدرات اللازمة لهذا الغرض.

٦ - ثم تطرق إلى البند ١٠٨ من جدول الأعمال، فقال إن الوفد المصري يعتقد أن القرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن مسألة المخدرات تدل على أن المجتمع الدولي مدرك تمام الإدراك لجسامة الخطر الذي يتهدهه من جراء الاتجار بالمخدرات واستهلاكها. واستدرك قائلا إن النوايا لا تكفي وحدها، ومن الضروري أن تتحفز جميع البلدان، سواء منها بلدان الشمال أو الجنوب، وأن يتم تحسين تنسيق العمل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في هذا الصدد. ولا بد أيضا من أن تنضم جميع البلدان إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمخدرات. وفي نهاية الأمر، يجب ألا تكون مشكلة التمويل حاجزا. وأشار إلى أن مصر تشارك بصورة مباشرة، في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على الرغم من مواردنا المحدودة، وهي تنوي متابعة عملها، مهما كانت الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها. وفي هذا الصدد، يجدد الوفد المصري نداءه إلى جميع البلدان المانحة والمؤسسات المالية لتساهم بسخاء في الأنشطة المبذولة من أجل مكافحة المخدرات، على أن يكون مفهوما أنه لا يجب استخدام المعركة التي تخاض في هذا الميدان للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان.

٧ - واختتم حديثه قائلا إن مصر حريصة على التوجه بالشكر إلى جميع هيئات الأمم المتحدة، وبصورة خاصة منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية لما تضطلع به من عمل في ميادين منع إساءة استخدام المخدرات وعلاج المدمنين. وقد أنتجت منظمة الصحة العالمية وثائق قيمة باللغة العربية تتعلق بتأهيل المدمنين. ومصر تعتقد أن هذه المساعدة ايجابية جدا.

٨ - السيد صحراوي (الجزائر): قال إن وفد بلده ينضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل مصر فيما يتعلق باقتراح تغيير مركز دائرة منع الجريمة والعدالة الجنائية. ومن المستصوب فعلا في نظر الجزائر رفع هذه الدائرة إلى مستوى شعبة.

٩ - السيدة دورانت (جامايكا): تحدثت باسم الدول الثلاثة عشر الأعضاء في الجماعة الكاريبية، بشأن البند ١٠٨ من جدول الأعمال، فذكرت في بداية حديثها بأن عام ١٩٩٥ يشكل منتصف عقد الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات، ١٩٩١ - ٢٠٠٠، وأثنت على ما تضطلع به المنظمة من عمل في هذا المجال. وأشارت إلى أن هذا العمل تجسد في أشكال شتى منها اعتماد اتفاقية بشأن مكافحة الانتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها والإدمان عليها. وذكرت أن لجنة المخدرات وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات جديرة أيضا بالثناء الخاص على ما تبذله من جهود لمساعدة البلدان على تنفيذ أحكام هذه الاتفاقيات ومكافحة هذه الآفة على جميع المستويات.

١٠ - واستطردت قائلة إنه على الرغم من التعاون الملحوظ، وعلى الرغم من الإرادة السياسية التي برهنت عنها أغلبية الدول، فإن الاتجار بالمخدرات والإدمان عليها يتزايدان، وستكون في حوزة تجار المخدرات في المستقبل وسائل مالية هائلة. ولا بد من التصدي الجاد للمشكلة بدءاً بضحاياها الرئيسيين وهم المراهقون. وأضافت أنه قد اتخذت تدابير في هذا الصدد، ولا سيما في إطار المؤتمر الدولي حول موضوع "دور الرياضة في مكافحة المخدرات"، الذي نظمته اللجنة الأولمبية الدولية بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في روما، في شباط/فبراير ١٩٩٥. والجدير بالذكر أيضاً مشاركة رياضيين ذوي شهرة عالمية في هذه المعركة بقيامهم بدور سفراء متنقلين. كما أن برامج منع المخدرات والتأهيل فعّالة جداً، وأضافت أن بلدان منطقة البحر الكاريبي تعمل حالياً على وضع برامج من هذا القبيل بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومنظمة العمل الدولية. ومن ناحية أخرى، يساعد البرنامج الحكومات على إنشاء مختبرات للكشف عن المخدرات وتزويد هذه المختبرات بالموظفين ذوي الكفاءة.

١١ - وأشارت إلى أن البلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبية اعتمدت مؤخراً قوانين ترمي إلى تشديد العقوبات المنطبقة على الاتجار بالمخدرات غير المشروعة وحيازتها، وأبرمت معاهدات لتبادل المساعدة في المجال القضائي وعززت الأمن في مواقع الدخول. وزيادة على ذلك، تتعاون حكومات المنطقة مع الفريق الخاص المعني بالمراقبة المالية في منطقة البحر الكاريبي الذي يوجد مقره في بورت أوف سبين من أجل التصدي لمشكلة 'غسل الأموال'، التي تدرها المخدرات. ولكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين إنجازه، لذلك تدعو الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية المجتمع الدولي إلى تكثيف تعاونه.

١٢ - وأضافت أن دول الجماعة الكاريبية تشكل نقاط عبور مثلى من حيث موقعها بالنسبة إلى التكتلات الدولية لتجارة المخدرات. ومن ناحية أخرى، يستغل التجار الروابط التاريخية واللغوية التي تجمع بلدان منطقة البحر الكاريبي وبعض بلدان أمريكا الشمالية والجنوبية وأوروبا لتطوير الاتجار غير المشروع عن طريق البحر. وأشارت إلى أن توسع هذه الأنشطة المشجعة على الاستهلاك المحلي للمخدرات، التي لا تصدر بكامل كمياتها، يشكل عبئاً ثقيلاً جداً على اقتصاد بلدان منطقة البحر الكاريبي. وتضطر الحكومات بالفعل إلى تخصيص نسبة هامة من مواردها المحدودة لقمع هذه الأنشطة، ومراقبة السواحل والمياه الإقليمية فضلاً عن تأهيل المدمنين، والمؤسف أنهم في كثير من الأحيان من الشبان.

١٣ - وأعربت عن ارتياح بلدان الجماعة الكاريبية لأن المناقشة التي عقدها الفريق العامل المعني بالتعاون في المجال البحري، الذي دعا إلى اجتماعه المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات قد أفضت إلى توصيات ترمي إلى تعزيز تطبيق المادة ١٧ من اتفاقية عام ١٩٨٨، وقد حظيت هذه التوصيات بموافقة لجنة المخدرات في دورتها الثامنة والثلاثين.

١٤ - ومضت تقول إن تقرير الأمين العام (A/50/460) يبين صراحة أن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات يجب أن يواصل تعزيز التعاون دون الإقليمي في مجال المخدرات. وذكرت أنه يسر الجماعة الكاريبية، في هذا الصدد، أن تعلن أن اتفاقاً قد وقّع في أيار/مايو ١٩٩٥ مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة

الدولية للمخدرات بغية إنشاء مركز للتدريب على إجراءات القمع فيما يتعلق بالمخدرات في منطقة البحر الكاريبي. ومن ناحية أخرى، تمكنت بلدان الجماعة الكاريبية، في إطار محافل مثل الاجتماع السابع لرؤساء الدوائر المكلفين، بمكافحة الاتجار بالمخدرات على الصعيد الوطني، الذي عقد مؤخرا في هافانا، من تكثيف تعاونها عن طريق تجميع مواردها الضئيلة وتطوير تبادل المعلومات.

١٥ - وأضافت أن الأمين العام ذكر أيضا في هذا التقرير نفسه بأن الجمعية العامة باعتمادها لبرنامج العمل العالمي، قد سلمت بضرورة تخصيص الموارد اللازمة لأنشطة مكافحة المخدرات. وأشارت إلى أن بلدان منطقة البحر الكاريبي تشعر بخيبة أمل كبيرة إزاء انخفاض موارد الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ بنسبة ٢٦ في المائة بالمقارنة بالميزانية السابقة، بسبب تقلص التبرعات. وذكرت أن الالتزامات بمكافحة المخدرات التي تعهد بها المجتمع الدولي يجب أن تتجسد في زيادة ميزانية برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ومن المؤمل أن ينظر في هذه المسألة أثناء المناقشة الحالية لميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

١٦ - وأشارت إلى أن المادة ١٠ من اتفاقية عام ١٩٨٨ المتعلقة بالتعاون الدولي وتقديم المساعدة لدول العبور تكتسي أهمية خاصة بالنسبة إلى بلدان الجماعة الكاريبية لأسباب واضحة وهي أن دول العبور تشكل حلقة هامة في شبكة الاتجار بالمخدرات ولا بد من أخذها في الاعتبار وإلا كانت الحرب ضد المخدرات هزيمة قبل أن تبدأ. لذلك تدعو دول الجماعة الكاريبية الجهات المانحة الرئيسية ولجنة المخدرات والهيئات المختصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة إلى إيلاء اهتمام خاص للمادة ١٠ وتناشد برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن يطور برنامجه الرامي إلى تخفيف مديونية بلدان العبور لتمكينها من مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات بصورة أفضل.

١٧ - وأعربت عن دعم دول الجماعة الكاريبية للدعوة إلى عقد مؤتمر دولي ثان في عام ١٩٩٧ بشأن إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها بغية تقييم حالة التعاون الدولي في هذا المجال والتشجيع على اعتماد تدابير ملموسة لتعزيزه.

١٨ - وأضافت أنه يسر دول الجماعة الكاريبية أن تلاحظ أن نهجا متوازنا قد اعتمد إزاء مكافحة المخدرات، وأن لجنة المخدرات قد طلبت، في دورتها الثامنة والثلاثين، إلى برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن يصوغ استراتيجية عالمية لتخفيض الطلب. وأضافت أن هذه الدول تتطلع باهتمام إلى التقرير المتعلق بهذه المسألة. وهي ترحب أيضا بالعناية التي لا تزال اللجنة توليها لمختلف أشكال التنمية، والتي تتمثل على وجه الخصوص في تشجيع المزارعين على تعاطي الزراعات البديلة لتخفيض عرض المخدرات وتأمّل أن تعمم البرامج التي تستند إلى هذا المفهوم الأساسي. وذكرت أن القرارات التي اعتمدها لجنة المخدرات في دورتها الثامنة والثلاثين تدل على أن اللجنة مدركة تماما لضرورة مكافحة إساءة استعمال المخدرات عن طريق معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تكمن وراءها. واختتمت حديثها بقولها إن دول الجماعة الكاريبية تشدد من جديد على الحاجة، عند صياغة الاستراتيجيات والبرامج الوطنية

والاقليمية والعالمية، الى إيلاء مزيد من الاعتبار للعلاقات الواضحة بين الفقر والاتجار بالمخدرات في البلدان النامية.

١٩ - السيد شورير (إسرائيل): تكلم في إطار البند ١٠٨ من جدول الأعمال، فقال إن إسرائيل تشاطر المجتمع الدولي إنشغاله إزاء آفة المخدرات. وقد انضمت إلى الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ وبروتوكولها، وكذلك إلى اتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١، وهي تستعد للتصديق على اتفاقية عام ١٩٨٨. ومن ناحية أخرى، يضاعف البلد جهوده في مجال التعاون الدولي.

٢٠ - ومضى يقول إن إسرائيل تعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتبنى موقفاً أشد صرامة فيما يتعلق باستهلاك الهيروين. وتوصي، فضلاً عن ذلك، بأن تنشأ في كل بلد قاعدة بيانات مركزية عن تجار المخدرات وطرائق التدخل. وعلى نحو مماثل يجب أن ينشأ، على الصعيدين الإقليمي والدولي، مركز للمعلومات يمكن من تبادل المعارف التقنية بشأن طرائق التدخل. وذكر أن لإسرائيل قاعدة بيانات من هذا النوع.

٢١ - وأشار إلى أن إرساء السلام في الشرق الأوسط سيمكن إسرائيل من تطوير تعاونها مع جيرانها، وهو تعاون قد تيسر بفضل الجهود الدؤوبة التي يبذلها السيد غياكوميلي. وأضاف أن أبرز الأحداث التي جرت في هذا السياق والتي تجعل من عام ١٩٩٥ سنة تاريخية، هي المكانة الهامة التي أوليت في معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية لضرورة مكافحة المخدرات غير المشروعة، والاجتماع دون الإقليمي التقني الأول المعني بمراقبة المخدرات، الذي نظم برعاية برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وجمع ممثلي مصر والأردن وإسرائيل فضلاً عن مشاركين فلسطينيين، بغية الشروع في جهد متسق لوضع حد لتدفق المخدرات إلى الشرق الأوسط. ولعله يأتي وقت تتعاون فيه جميع بلدان الشرق الأوسط في كنف السلام من أجل مكافحة هذه الآفة التي تهدد رفاه شعوب المنطقة. ومن ناحية أخرى، شرعت إسرائيل أيضاً في التعاون مع بعض الجمهوريات السوفياتية السابقة، ولا سيما أوزباكستان وقيرغيزستان.

٢٢ - وأضاف أن الهيئة الوطنية لمنع الاتجار بالمخدرات في إسرائيل تعمل على تعزيز عمليات المراقبة في الحدود ونقاط العبور، وما فتئت العقوبات التي تسلطها على التجار تزداد صرامة. وبينما تلعب الجهود المبذولة بغية القضاء على العرض عن طريق تدابير الشرطة والمنع دوراً هاماً في هذا المجال، يجري التشديد، من ناحية أخرى، على تخفيض الطلب. وهناك حالياً برامج تعليمية تتعلق بالإدمان تقدم في ٤٠ في المائة من مؤسسات التعليم وسوف توسع فيما بعد لتشمل النظام التعليمي بأكمله. ووطورت خدمات العلاج والتأهيل، ويجري تشجيع البحوث المتعلقة بإساءة استخدام المخدرات. وتحظى معالجة المراهقين حالياً باهتمام خاص. كما تطورت تعبئة الشباب في إطار برنامج خاص تابع للهيئة الوطنية لمنع الاتجار بالمخدرات. وينبغي أن تضاف إلى ذلك الأنشطة ذات الطابع العام التي تهتم مجالات الإعلام والردع، مثل الإعلانات التليفزيونية المناهضة للمخدرات التي تبث بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة إساءة استخدام المخدرات والاتجار بها، وأثناء العام الدراسي بأكمله، والحملات التي شرعت وسائط الإعلام في القيام بها، وبرنامج العمل على صعيد المجتمع المحلي.

٢٣ - واستدرك قائلا إنه لا يمكن وضع حد لاستفحال آفة المخدرات إلا بفضل التعاون دون الإقليمي والإقليمي والدولي، وأشار إلى أن إسرائيل ستستضيف، في العام القادم، مؤتمرا دوليا حول موضوع "الحرب ضد المخدرات في عهد السلام" وهي تأمل أن يكون مناسبة لتقتسم معارفها وخبرتها مع البلدان الأخرى.

٢٤ - ترأست الجلسة نائبة الرئيس، السيدة تافاريس الفاريس (الجمهورية الدومينيكية).

٢٥ - السيد روخاس (فنزويلا): تكلم في إطار البند ١٠٨ من جدول الأعمال، فأعرب عن قلق بلده الشديد إزاء الأبعاد التي يكتسبها الفساد حاليا في الإدارات العامة والخاصة والعلاقات بين هذا الفساد والاتجار غير المشروع بالمخدرات.

٢٦ - ومضى يقول إن فنزويلا ترحب مع الارتياح بالتقرير الذي قدمه المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات إلى لجنة المخدرات في دورتها الثامنة والثلاثين والذي يتعلق على وجه الخصوص بمناقشات الفريق الاستشاري الحكومي الدولي الخاص الذي اجتمع في فيينا في آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ويسرها أيضا أن اللجنة طلبت إلى الدول الأعضاء، في قرارها ١٣ (د - ٣٨) عن حالة التعاون من أجل منع إنتاج وبيع المخدرات والمؤثرات العقلية والطلب عليها والاتجار غير المشروع بها وتوزيعها، أن توافي المدير التنفيذي، قبل ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بآراءها بخصوص التوصيات المقدمة في تقريره.

٢٧ - وأضافت أن الدول الأعضاء في مجموعة ريو أكدت من جديد، خلال الاجتماع التاسع لرؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في المجموعة، المعقود في كويتو (كوادور) في أيلول/سبتمبر من السنة الحالية، التزامها الراسخ بمواصلة مكافحة استهلاك المخدرات وإنتاجها والاتجار غير المشروع بها. وخلصت هذه الدول أيضا إلى أنه من الضروري التوصل إلى حل عالمي يغطي جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لهذه الآفة وعقد التزامات تؤدي إلى انخفاض هام ويمكن التحقق منه في الاستهلاك، إلى جانب تقلص هام في العرض.

٢٨ - وأشار إلى أن البلدان الأعضاء في مجموعة ريو تعتقد أنه من الضروري اتخاذ تدابير فعالة ضد 'غسل الأموال'، وشبكات التوزيع، والاتجار بالأسلحة والاتجار غير المشروع بالسلائف الكيميائية. وهي تؤيد أيضا صياغة اتفاقية للبلدان الأمريكية لمكافحة 'غسل الأموال'. وقد عقدت التزاما بالتعاون لجعل البلدان المستهلكة الرئيسية تتحمل مسؤولياتها في حل هذه المشكلة بمزيد من الحزم. كما اتفقت على أن تنظم في بنما، خلال الثلاثة أشهر الأولى من عام ١٩٩٦، اجتماعا خاصا لمجموعة ريو للنظر في إنشاء مركز لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجرائم المرتبطة به، يكون مقره في بنما.

٢٩ - واختتم حديثه قائلا إن التعاون الدولي في مجابهة المخدرات يجب أن يكون منتظما وأن يتم في إطار مبدأ المعاملة بالمثل.

٣٠ - السيد ضياء الدين (بنغلاديش): قال إن بلده يعتقد أن تطبيق الإعلان السياسي وخطة العمل المعتمدين في نابولي أمر ذو أولوية عليا، ويوافق موافقة كاملة على المقررات المتخذة خلال مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين. وأضاف أن الإرادة السياسية التي أبدت أثناء هذين اللقاءين كضيلة بتعزيز التعاون الدولي ومجابهة التحدي الذي تطرحه الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية أمام البلدان. وقد تم التسليم في نابولي كما في القاهرة بالحاجة إلى تعزيز الوسائل المتاحة للدول بغية التصدي لهذه الظاهرة التي ما فتئ نطاقها يتسع. ويجب بصورة خاصة الحيلولة دون تحول البلدان النامية، بسبب نقص الموارد والوسائل المتاحة لها، إلى مواطن للجريمة المنظمة والإجرام عبر الحدود الوطنية. وقد تم التوصل، في مؤتمر القاهرة، إلى توافق في الآراء إزاء الحاجة إلى صياغة برامج للمساعدة التقنية، ووضع آليات لجمع وتبادل المعلومات، وتعزيز تدريب موظفي الشرطة والعدالة الجنائية. وأعرب عن موافقة وفد بنغلاديش التامة، بصورة خاصة، على القرار المتعدد العناصر الذي اتخذ أثناء المؤتمر بشأن قضايا أساسية مثل الجريمة الاقتصادية وجنوح الأحداث. وهو حريص، في هذا الصدد على تأكيد الحاجة إلى تحسين إقامة العدالة الجنائية المتعلقة بالأحداث لجعلها متمشية مع معايير الأمم المتحدة في هذا المجال.

٣١ - وأشار إلى أن بنغلاديش ترحب بالاقترح المقدم في مؤتمر نابولي المتعلق بالتفكير في صياغة اتفاقية لمكافحة الجريمة الدولية المنظمة. ويمكن أن تتخذ التوصيات الواردة في مرفق القرار ٣ الذي اتخذته مؤتمر القاهرة أساسا لصياغة اقتراحات في هذا الصدد. وأضاف أن وفد بنغلاديش يشاطر أيضا الآراء المعرب عنها أثناء المؤتمر التاسع والمتصلة بالحاجة إلى زيادة الحرص على حماية ضحايا الإجرام. وهو يؤيد أيضا اقتراح الأمين العام بالنظر في صياغة اتفاقية دولية بشأن الاتجار غير المشروع بالأطفال. وذكر أن هذه الاتفاقية ينبغي أن تشمل مسألة السياحة الجنسية التي يستدرج إليها الأطفال. وأضاف أن بنغلاديش تبذل من ناحيتها جهودا خاصة لإصلاح نظامها الجنائي بحيث تكتسب مزيدا من القدرة على مكافحة الجريمة المنظمة، سواء كانت متمثلة في الاتجار بالمخدرات، أو في استخدام الأسلحة النارية أو في بغاء النساء والأطفال. والعمل الذي تضطلع به يندرج في إطار التدابير التي اتخذتها، على الصعيد الإقليمي، رابطة جنوبي آسيا للتعاون الإقليمي.

٣٢ - وأضاف أن وفد بنغلاديش يذكر بأن التنمية هي أفضل وسيلة للحيلولة دون الإجرام. ذلك أن هذا الأخير يتزايد حيثما يسود الفقر والحرمان والتخلف والبطالة، فضلا عن نقص التعليم وضيق الآفاق. وفي نهاية المطاف إذا كان من واجب الدول الأعضاء أن تتخذ تدابير صارمة إزاء الإجرام، فمن الضروري أيضا تعزيز العمل على الصعيد المتعدد الأطراف بغية تحسين نظم القمع والعدالة الجنائية، وذلك عن طريق المساعدة التقنية، والتدريب وجمع البيانات وتبادلها. ويتعين على برامج الأمم المتحدة أن تؤدي دورا هاما في هذا الصدد، ولا سيما في البلدان النامية. وعلى نحو ما أشير إليه خلال المؤتمر، ينبغي للمنظمات المالية الدولية أن تقدم دعما للبرامج والأنشطة التي تركز على منع الإجرام.

٣٣ - السيد شي بوهوا (الصين): قال إن الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية تهدد الاستقرار والتنمية في جميع مناطق العالم. وإن مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، الذي عقد في القاهرة في نيسان/أبريل وأيار/مايو الأخيرين، كان قد أتاح فرصة لدراسة اتجاهات الاجرام وتبادل البيانات



والخبرات حول هذا الموضوع. وتوصل المؤتمر الى توافق آراء ملحوظ بشأن الحاجة إلى القيام عاجلا بتعزيز تدابير مكافحة في هذا المجال. وأضاف أن الوفد الصيني يأمل أن تتخذ لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية والحكومات تدابير ملموسة لبلوغ الهدف المتمثل في تحقيق الأمن للجميع الذي أعلن خلال المؤتمر.

٣٤ - ومضى يقول إن الأنشطة الإجرامية كثيرا ما تتخطى الحدود، مما يجعل تعزيز التعاون الدولي ضرورة مطلقة. ومن المؤسف أن نقص الوسائل المالية والتقنية يحد من قدرة البلدان النامية على التصدي للإجرام، مما يضر بمصالحها الحيوية فضلا عن تنميتها الاجتماعية ويؤثر أيضا على الاستقرار الإقليمي والعالمي؛ لذلك يتعين على منظمة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأكمله الحرص قبل كل شيء على تمكين هذه البلدان، على أساس المساواة وفي إطار احترام مبدأ سيادة الدول، من الموارد المالية ومن مساعدة تقنية ليتسنى لها مكافحة الإجرام، وبناء مجتمع مستقر وتهيئة بيئة مساعدة على التنمية.

٣٥ - وأضاف أن لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية لم تدخر أي جهد لكفالة نشر وتطبيق قواعد ومعايير الأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، وتيسير منع الإجرام وقمعه وجعل إدارة الحقوق الأساسية للضحايا وللمجرمين أكثر فعالية. ومن المؤمل أن تحصل اللجنة على الوسائل الكافية لضمان متابعة قرارات وتوصيات المؤتمر وأن تتمكن من تنسيق أعمالها مع غيرها من هيئات الأمم المتحدة المختصة، بغية تضادي مظاهر الازدواجية.

٣٦ - وأشار الى أن الحكومة الصينية ما فتئت، منذ بضعة سنوات، تحسن التشريع الوطني في مجال العدالة الجنائية، وتعزز تعاونها مع السلطات القضائية في البلدان الأخرى، وتشارك بنشاط في برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والعدالة الجنائية. وقد أبرمت الصين معاهدات للتعاون القضائي مع ٢٠ بلدا ومعاهدات لتسليم المجرمين مع ثلاثة بلدان. وهي مستعدة لزيادة توطيد علاقات التعاون القائمة بينها وبين البلدان الأخرى لتشكيل جبهة موحدة لمواجهة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.

٣٧ - السيدة الكبّاج (المغرب): قالت إنه أمام انتشار الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والخطر الذي تمثله بالنسبة إلى جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، يجب على المجتمع الدولي أن يتبنى نهجا متعدد الأبعاد يندرج في إطار استراتيجية عالمية للتعاون ولمكافحة الجريمة ومنعها. ولعله من المفيد أن يضاف إلى مجموع الصكوك القضائية الدولية صك مثل اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، يكون هدفه الرئيسي المحافظة على أمن الشعب والسلام الاجتماعي. ويجب أن يترجم إعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية، فضلا عن التوصيات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين إلى تدابير ملموسة.

٣٨ - ومضت تقول إن ظهور إجرام الأحداث يحمّل الدول مسؤوليات جديدة، مثل مسؤولية تقنين استخدام الأسلحة النارية ووضع حد للاتجار غير المشروع بها.

٣٩ - وأضافت أن التمدن السريع وغير المنظم والبطالة في البلدان النامية يسهمان بصورة مباشرة في انتشار الإجرام، بسبب قدرة الدول المحدودة على مجابهة المهام المتعددة المتصلة بالتنمية الاجتماعية. ومن ثم تبرز العلاقة الوثيقة بين التخلف والإجرام: ولذلك فإن الدولة بحاجة الى مساعدة تقنية بغية تطوير نظام عدالتها الجنائية.

٤٠ - وأشارت الى أن الجريمة المنظمة تتجه الى اتخاذ البلدان النامية ملاذا لها، ويجب على بلدان الشمال أن توطد علاقات التعاون القائمة بينها وبين بلدان الجنوب في مجال التدريب وتبادل البيانات والخبرات والوسائل التقنية. وأضافت أنه يتعين على برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية أن يؤدي دورا أساسيا في هذا الصدد ويجب تعزيزه. وبالتالي يجب كفاءة الموارد اللازمة لهذا البرنامج ولدائرة منع الجريمة والعدالة الجنائية التي تتزايد مهامها باستمرار.

٤١ - واسترسلت قائلة إن العلاقة الوظيفية القائمة بين الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات ترسخ هذه الآفات الاجتماعية المتمثلة في الفساد، والإرهاب والأنشطة المالية والتجارية غير المشروعة. وأضافت أن التوسع الواضح الذي شهدته تجارة المخدرات، التي تتجاوز قيمتها النقدية قيمة تجارة النفط، تهدد مباشرة رفاه قرابة ١٠٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة الى ذلك، يعتقد أن ٥٠ في المائة من الإصابات بمتلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز/السيدا) ناجمة عن تعاطي المخدرات.

٤٢ - وذكرت أن إساءة استخدام المخدرات تمثل، بالإضافة الى آثارها السلبية على الفرد، عائقا رئيسيا أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما أنها تقلص الإنتاجية وتثقل كاهل مراكز الرعاية الصحية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية. ويجب أن يكون استئصال هذه المشكلة حافزا للمجتمع الدولي على إقامة تعاون وثيق بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة حسب مبدأ المسؤولية الجماعية. واختتمت حديثها بقولها إن الحالة لن تتطور بصورة مستدامة إلا إذا انخفض الطلب على المخدرات واعتمدت زراعات بديلة مدرة للأرباح، بمساعدة المؤسسات المالية الدولية.

٤٣ - السيد نجم (لبنان): قال متعرضا لمسألة المخدرات، إن لبنان لم يدخر جهدا، حتى أثناء الحرب التي شهدها مؤخرا، من أجل منع إنتاج المخدرات والاتجار بها واستهلاكها في المناطق التي كانت الى حد بعيد خارج طائلة مراقبة السلطات اللبنانية. وأضاف أن لبنان كان ولا يزال عضوا نشطا في برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وأنه بعد إنتهاء الأحداث الدامية، كان أحد شواغله الرئيسية توسيع الرقابة لتشمل كامل أراضيه بفضل الاتفاق الوطني المعقود في الطائف، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لمكافحة المخدرات. وذكر أن لبنان يتقيد بجميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة المخدرات، وهو يطبق أحكامها بدقة، وتعد حكومته حاليا مشروع قانون لمكافحة 'غسل الأموال'.

٤٤ - وأضافت أن الحكومة قضت، خلال السنوات الخمس الأخيرة، على جميع زراعات المواد المخدرة في سهل البقاع. وبفضل عمل قوات الأمن، والجيش ودوائر الجمارك، احتجزت كميات هائلة من المخدرات

وألقي القبض على عدد كبير من التجار. وفي السنة الماضية احتجز ٤٠ طنا من الحشيش فضلا عن كميات هامة من الكوكايين والهيروين وألقي القبض على ١٠٠٠ شخص لهم صلة بتجارة المخدرات وبيعها. وعززت الحكومة مكتب الشرطة القضائية المكلف بمكافحة المخدرات عن طريق تزويده بأربعة مكاتب في المدن اللبنانية الرئيسية، وأغلقت جميع الموانئ غير الشرعية. وتمكنت في نهاية المطاف من القضاء على جميع شبكات تجار المخدرات تقريبا، وهي تعد حاليا مشاريع قوانين ترمي إلى تسليط عقوبات شديدة القسوة على الأشخاص الذين لهم علاقة بإنتاج المخدرات والاتجار بها. وقد تسنى للبعثات الدولية التي زارت لبنان أن تتحقق من أن الحكومة اللبنانية لا تدخر أي جهد من أجل مكافحة المخدرات، وبيت المنظمة الدولية لمراقبة المخدرات، في تقاريرها، أنه تم القضاء كليا على الزراعات المستخدمة في إنتاج المخدرات.

٤٥ - وأشار إلى أن المشكلة المطروحة بالنسبة إلى لبنان في المستقبل هي تصحيح الحالة الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن القضاء على الزراعات المستخدمة في إنتاج المخدرات. فقد صيغت بالفعل خطة للتنمية الريفية لمنطقة بعلبك والهرمل في أعقاب مؤتمر باريس المعقود في حزيران/يونيه ١٩٩٥، ولكنها لم تطبق بعد. ولهذا السبب يطلب لبنان إلى حكومات البلدان الصديقة، وعلى وجه الخصوص حكومات البلدان التي لها خبرة فيما يتعلق بمشكلة المخدرات، أن تمنحه معونة مالية وتقنية. ومن شأن هذه المعونة أن تمكن البلد من تشجيع اقتصاد بديل في المناطق التي أصبحت فيها المخدرات المصدر الرئيسي للدخل، ومن إنشاء مراكز للرعاية وتنفيذ برامج لإعادة الإدماج تستهدف المدمنين، وبصورة عامة، من متابعة الجهود التي شرع فيها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

٤٦ - السيد عثمانى (أفغانستان): تكلم في إطار البندين ١٠٦ و ١٠٨ من جدول الأعمال، فقال إن إقرار السلام والاستقرار والأمن أمر حيوي في البلدان التي شهدت اضطرابات اجتماعية واقتصادية كبيرة. ولهذا السبب، ترحب أفغانستان بالاقتراح الذي قدمه الأمين العام في الوثيقتين A/50/432 و A/50/433، المتعلق بزيادة القدرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في مجالات إنشاء المؤسسات، والتدريب وتشجيع الإصلاحات المتسقة مع التقاليد المحلية والتخفيف من حدة المنازعات العرقية عن طريق الوساطة وغيرها من وسائل تسوية المنازعات، ومساعدة ضحايا المنازعات الأهلية. وتأمل أفغانستان أن تقدم منظمة الأمم المتحدة معونتها للبلدان المحتاجة إليها، وهي ترحب باقتراحات التعاون التي ربما تقدمها إليها البلدان التي تعاني نضس المشاكل.

٤٧ - ومضى يقول إن دولة أفغانستان الإسلامية عاقدة العزم على مكافحة المخدرات، انطلاقا من إدراكها التام لما للإدمان من آثار مدمرة. ومنذ ثلاث سنوات، جرى تكليف لجنة تابعة للدولة يشرف عليها الديوان الرئاسي مباشرة بمراقبة إنتاج المخدرات والاتجار بها وإساءة استخدامها؛ وشرع في حملات لمنع المخدرات تجمع بين التعليم والإعلام بمشاركة شخصيات دينية، وجامعيين، ومحامين، وكتّاب وصحفيين؛ وأخيرا، مكّنت عمليات القمع التي تضطلع بها قوات الأمن الأفغانية من احتجاز أو إتلاف كميات كبيرة من القنّب، والأفيون والهيروين بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٥.

٤٨ - ثم تطرق إلى المسألة التي هي موضوع جدال والمتمثلة في زراعة الخشخاش في أفغانستان، فأصر على توضيحها. وذكر أن الخشخاش ما فتئ يزرع على نطاق صغير في أفغانستان ويستخدم السكان الأفيون المستخرج منه كدواء تقليدي. ولكن معطيات الحالة تغيرت بسبب سنوات الحرب الطويلة التي عاشها البلد وانعدام برنامج راسخ لمنع إساءة استخدام المخدرات فتسنى لتجار ومروجي المخدرات أن يقنعوا القرويين المتأثرين من جراء الفقر بزراعة الخشخاش، ولا سيما في المناطق المتاخمة للحدود. وتعود زراعة الخشخاش أيضا إلى تقلص المساحات القابلة للزراعة بسبب تدمير المعدي الأجنبي لشبكة الري، ووجود الألغام البرية.

٤٩ - وأضاف أنه بغية التمكن من القضاء على زراعة الخشخاش، ينبغي العمل والحرص على تمكين السكان المحليين من مصادر جديدة للدخل أو من سبل عيش جديدة يمكن أن تضمن لهم مستوى معيشة مقبول. وفي هذا الصدد على وجه التحديد، يعتقد الوفد الأفغاني اعتقادا راسخا أن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات كان ولا يزال يتعين عليه أن يتناول قضية زراعة الخشخاش مع الحكومة الأفغانية ولجنة الدولة، آخذا في اعتباره فقر الشعب الأفغاني والنتائج المأساوية التي خلفتها الحرب. وأضاف أنه لو وضعت حصيلة العمل الذي اضطلع به برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات حتى الآن لتم التوصل، حسب الاحصاءات التي قدمها البرنامج نفسه، إلى أن إنتاج الخشخاش لم يتقلص قط وإنما ارتفع من ٢ ٦٠٠ طن في عام ١٩٩٣ إلى ٣ ٦٠٠ طن في عام ١٩٩٤. وأشار إلى أن الحكومة الأفغانية وإن كانت لا تريد التشكيك في التعاون القائم بينها وبين المنظمات الإقليمية والدولية، فإنها لا توافق على الطريقة التي قدمت بها المعونة المالية الممنوحة من البرنامج، وهي مقتنعة بأنه فيما لو كان تعاون المنظمات غير الحكومية قد تم معها أو كان دفع المعونة المالية قد قدم مباشرة إلى اللجنة الحكومية المذكورة لكانت النتائج أفضل بكثير.

٥٠ - وأشار إلى أن اللجنة الحكومية وضعت خطة للقضاء على زراعة الخشخاش ولكنها لا تملك الموارد المالية اللازمة لتنفيذها. لذلك ترحب دولة أفغانستان الإسلامية بأية معونة تتيح تنفيذ هذه الخطة، فضلا عن صياغة استراتيجيات محددة. واختتم حديثه بقوله إن البلد يحتاج أيضا إلى مساعدة تقنية لتدريب المسؤولين على تطبيق القوانين وكفالة الرعاية الطبية للمدمنين. ولمساعدته في مهمته، يأمل أن يفتح البرنامج في كابل.

٥١ - السيد غوتياريز (كوستاريكا): قال إن بلده يولي أهمية كبيرة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية بوصفهما دعائمي ما أرساه من سلام اجتماعي ومن تقيد بحكم القانون. وتدويل الجريمة المنظمة، الذي يرافق عولمة الاقتصاد والتبادلات، والخطر الذي يمثله على السلام وتحسن نوعية حياة السكان، ولا سيما سكان البلدان النامية، يجعلان وفد كوستاريكا يطالب على وجه الاستعجال بإنشاء آلية تنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة لتمكين البلدان التي تحتاج إلى المساعدة من الحصول عليها لانجاز ما تضطلع به من مكافحة للإجرام.

٥٢ - وأشار إلى أن دائرة منع الجريمة والعدالة الجنائية التابعة للأمانة العامة تقدم مساعدة قيمة جدا. وتصوغ الدائرة استراتيجيات عالمية جديدة لمجابهة انتشار الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، وتقدم خدمات التعاون التقني، وتجمع وتوزع المعلومات وتنظم أنشطة التدريب. غير أنه لا مناص من الإشارة إلى التفاوت القائم بين تضاعف الولايات التي تسيطر عليها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بهذه الدائرة وبين الوسائل المؤسسية والمالية المتاحة لها، وبخاصة إذا اعتبرنا ضخامة القدرة على الإفساد والطرائق المتطورة باستمرار التي تتبعها المنظمات الإجرامية. وأضاف أن وفد كوستاريكا يعتقد أن هذا التفاوت بين الغايات والوسائل مبرر كاف جدا للاقتراح الذي قدمه الأمين العام في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، المتعلق بتحويل دائرة منع الجريمة والعدالة الجنائية إلى شعبة. ويدعو وفد كوستاريكا الدول الممثلة في اللجنة الثالثة إلى تبني هذا الاقتراح قبل الموافقة، في إطار اللجنة الخامسة، ثم في جلسة عامة للجمعية العامة، على الباب ١٢ من الميزانية البرنامجية الذي يحدد أنشطة الدائرة، وذلك حتى تتمكن الشعبة الجديدة من الحصول على الموارد اللازمة لأداء عملها.

٥٣ - السيد أوتويلو (نيجيريا): تكلم ممارسا حقه في الرد، فأشار إلى أن ممثل الولايات المتحدة قد استخدم في بيانه بشأن البند ١٠٦ من جدول الأعمال، وهو منع الجريمة والعدالة الجنائية، هذه المسألة ذريعة ليرسم صورة سلبية لنيجيريا. إذ تحدث ممثل الولايات المتحدة فيما يخص نيجيريا عن عمليات الاحتيال والغش. وأشار المتحدث إلى أن عدد سكان بلده ١٠٠ مليون نسمة، وأن نسبة قليلة جدا من هذا العدد تضطلع بأنشطة غير مشروعة. فعمليات الاحتيال والغش التي أثارها ممثل الولايات المتحدة قد تمت تحقيقات بشأنها اتضح منها أن أغلبية الأشخاص الذين لهم علاقة بهذه العمليات من رعايا الولايات المتحدة، كما كشفت عن وجود عناصر خارجية تحاول ارتشاء المواطنين النيجيريين لأغراض متعلقة بالغش.

٥٤ - وأعرب ممثل نيجيريا عن اعتقاده بأن هذه الهجومات ضد بلده أو ضد بلدان أخرى لا تخدم الهدف الذي رسمه المجتمع الدولي وهو مكافحة آفة الإجرام التي تمس جميع البلدان مما يحتم مجابتهها بشكل موحد.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥